المجلة المصرية للبحوث الزراعية، ٨١ (١)، ٢٠٠٣

معوقات الاستثمار الزراعى فى جمهورية مصر العربية

سهير محمد القاضى

معهد بحوث الاقتصاد الزراعى-مركز البحوث الزراعية

مقدمة

يعتبر الاستثمار عاملاً أساسياً وضرورياً فى تنمية كل من الإنتاج والدخل ومن ثم معدلات النمو الاقتصادى فى الدولة، فعند زيادة حجم الاستثمار تزيد إمكانية نمو الإقتصاد القومى والعكس صحيح، ولاشك أن القطاع الزراعى لازال يمثل الدعامة الرئيسية للاقتصاد القومى حيث يساهم بنحو ١٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى، ويستوعب نحو٢٨,٦٪ من القوى العاملة عام ٩٩/٢٠٠٠، (وزارة التخطيط ٢٠٠٠).

وتستمد التنمية الزراعية أهميتها فى الدول النامية ذات الكثافة السكانية مثل مصر من توفير الغذاء للأعداد المتزايدة من السكان، إلا أنه فى ظل محدودية الموارد الزراعية ينبغى أن يكون جوهر التنمية هو تعظيم العائد من هذا القدر المتاح من الموارد، وعلى ذلك فمن الأهمية معرفة الوضع الراهن للاستثمار الزراعى ومعوقاته، حجم الفرص الاستثمارية المتاحة والمستغلة منها حتى يمكن رفع كفاءة الاستغلال للوصول الى التوظيف الأمثل لعناصر الإنتاج المختلفة مما يؤدى إلى زيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق دخل مرتفع للمزارعين ويحقق مزيداً من الجذب لرؤوس الأموال للاستثمار فى هذا القطاع الهام.

المشكلة البحثية

لاشك أن ضآلة النصيب النسبى للقطاع الزراعى من مخصصات الاستثمار اللازمة لتطويره وتنميته قد تؤدى إلى عدم استقرار أداء هذا القطاع فى خطط التنمية المختلفة وتسبب انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتى للكثير من المنتجات الغذائية . وعلى ذلك فإن المشكلة البحثية تنطوى على عدد من التساؤلات هل يوجد فعلا نقص فى الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعى أم أن هناك طاقات إنتاجية غير مستغلة الاستغلال الأمثل فى المشروعات الزراعية، وإذا كان الأمر كذلك ما هى الأسباب المؤدية إلى ذلك .

أهداف الدراسة

فى ضوء توصيف المشكلة البحثية يمكن صياغة أهداف الدراسة على النحو التالى: ١- التعرف على آراء المستثمرين حول المناخ الاستثمارى السائد وأهم المعوقات ٢- تحديد الطاقة الفعلية المستغلة والطاقة القصوى لبعض المشروعات الزراعية وحجم الطاقات الإنتاجية المعطلة فى محافظتى البحيرة والمنوفية ٣- قياس أداء الاستثمار فى القطاع الزراعى ٤- اختبار فرضية أن القطاع الزراعى يعانى من عجز فى الاستثمارات.

مصادر البيانات

لاستيفاء أهداف الدراسة فقد تم الاعتماد على البيانات الصادرة من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، وزارة التخطيط والتعاون الدولى، هذا بالإضافة إلى البيانات الأولية التى تم الحصول عليها من دراسة ميدانية لعينة عمدية لبعض المشروعات الاستثمارية الزراعية فى

محافظتى البحيرة والمنوفية، وقد تم اختيار هاتين المحافظتين نظرا لتركز الاستثمارات الزراعية متعددة المجالات بهما بالمقارنة بالمحافظات الأخرى، وقد انقسمت العينة الى قسمين :

أولا : مشروعات منتجة : تم اختيار أربعون مشروعا منهم تسعة وعشرون فى نطاق محافظة البحيرة، إحدى عشر مشروعاً فى نطاق محافظة المنوفية، وبقدر الإمكان روعى أن تتناسب عدد المشروعات من كل نشاط مع الأهمية النسبية لتلك المشروعات فى المحافظتين، فاشتملت العينة بذلك على أثنى عشر مشروعاً فى مجال استصلاح الأراضي، عشرة مشروعات فى إنتاج لحوم الماشية والألبان، ثمانية لتسمين الدواجن، ثمانية لإنتاج بيض المائدة، مشروعين للصناعات الغذائية، وقد اشتملت استمارة الإستبيان الميدانى على مجموعه من الأسئلة المتعلقة بآراء المستثمرين فى القطاع الزراعى ومشاكلهم وتم تجميع هذه المعلومات بمعرفة الباحثة بواسطة المقابلات الشخصية .

ثانيا : مشروعات متوقفة تماما عن الإنتاج : تم الاعتماد فى هذا الجزء على نتائج المسح الميدانى الذى تم إجراؤه بواسطة الإدارة العامة للأمن الغذائى بوزارة الزراعة فى محافظتى الدراسة، وقد بلغ عدد المشروعات التى أمكن الاعتماد على نتائجها فى هذا المجال ٢٧٥ مشروعا تمثل ٩٦,٨٣٪ من إجمالى عدد المشروعات المتوقفة عن الإنتاج بمحافظتى البحيرة والمنوفية والبالغ عددهم ٢٨٤مشروعاً.

طريقة البحث

فيما يتعلق بالطريقة البحثية فقد اعتمدت الدراسة على استخدام الطريقة الوصفية بالإضافة إلى بعض أساليب التحليل الإحصائي مثل الاتجاه الزمنى العام وتحليل الانحدار البسيط ومربع كاى، مع تقدير بعض المؤشرات الاقتصادية، وللتعرف على تأثير عنصرى العمل البشرى ورأس المال على نمو القطاع الزراعى فقد تم استخدام نموذج يستهدف دراسة طبيعة القطاع الزراعى المصرى كقطاع مكثف لرأس المال أو مكثف لعنصر العمل البشرى (مشهور ١٩٩٩) وفقا للخطوات التالية :

$$K0 / L0 = z \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (١)$$

حيث ان $K0$ = رصيد رأس المال الزراعى فى سنة الأساس

$L0$ = القوى العاملة الزراعية فى سنة الأساس

ولتقدير رأس المال الزراعى فى سنة الأساس $(K0)$ فقد تم الاعتماد على بيانات إجمالى الاستثمارات الزراعية الثابتة ((I، وتم تقسيم فترة الدراسة (١٩٨١/٨٠-٢٠٠٠/٩٩) إلى فترتين جزئيتين، الفترة الأولى (80/1981-89/1990) (n)، الفترة الثانية (90/1991-99/2000) (m) بواقع معادلة لكل فترة جزئيه:

$$[(n) (k0) + (n-_1) (I1) + (n-_2) (I2) + \ldots\ldots\ldots + In]/[L] = z \quad (٢)$$

$$[(m) \{k0+I1+In+1\} + (m-1) (In+2) + (m-2) (In+3) + \ldots + Im] /[L] = z \quad (٣)$$

وحيث أن العلاقتين متكافئتين حيث أن كلاً منهما تساوى (z) فيصبح هناك مجهول واحد وهو($K0$) الذى يعبر عن القيمة الحقيقية لرصيد رأس المال الزراعى فى سنه الأساس، والذى يمكن استخدامه فى تقدير معامل التكثيف الرأسمالى الزراعى.

النتائج والمناقشة

أولاً: آراء المستثمرين حول المناخ الاستثمارى ومعوقاته بمحافظتى البحيرة والمنوفية:

تم الاعتماد فى هذا الجزء على الإستبيان الميدانى الذى تم إجراءه فى محافظتى البحيرة والمنوفية على عينة عمدية مكونه من أربعين مشروعا من المشروعات الاستثمارية الزراعية وفيما يلى أهم النتائج التى أمكن التوصل إليها.

بعض المعلومات التعريفية للمشروعات

أ- فترة الإنشاء والتشغيل

تبين من الدراسة ان النسبة المئوية للمشروعات التى أنشأت خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٧٩) قد بلغت نحو ٣١,٤٪ وقد شهدت تلك الفترة ظهور العديد من القوانين المشجعة للاستثمار بهدف جذب رؤوس الأموال المصرية والأجنبية وتوسيع قاعدة الاعتماد على القطاع الخاص، كما تبين أن الفترة (١٩٨٣-١٩٨٥) قد تركز فيها نحو ٤٧,٤٪ من جملة المشروعات التى شملتها العينة، وقد يرجع ذلك الى أن هذه الفترة تم التركيز من قبل الدولة على مشروعات البنية الأساسية وتبسيط إجراءات الاستيراد وإلغاء الرسوم الجمركية على بعض السلع وتشجيع الصادرات عن طريق تعديل أسعار الصرف وزيادة الحوافز الاستثمارية. بينما بلغت النسبة المئوية للمشروعات التى أنشأت خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٨) نحو ٢١,٢٪ من جملة المشروعات التى شملتها عينة الدراسة.

ب- الشكل القانوني للمشروعات

تبين من الدراسة أن الشكل القانونى السائد لنحو ٨٠٪ من مشروعات العينة قد تكونت فى شكل شركات الأفراد أو التضامن، وقد انعكس ذلك على شكل الإدارة فى هذه المشروعات حيث تدار إدارة فردية، بينما بلغت نسبة الشركات المساهمة نحو ٢٠٪ من جملة مشروعات العينة

جـ- المستوى التعليمى

اتضح من الدراسة أن نسبة الحاصلين على درجات علمية جامعية وفوق جامعية تبلغ نحو ٦٠٪ للمستثمرين فى مشروعات العينة تزداد تلك النسبة لتصل إلى نحو ٧٥٪ للقائمين على إدارة المشروعات، ولا شك أن المستوى التعليمى سواء للمستثمرين أو للمديرين لا ينعكس فقط على كفاءة الأداء وحسن اتخاذ القرار ولكن يؤثر أيضا على مدى تفهم القائمين على المشروع لكافة الإجراءات والمشاكل فى مختلف المراحل .

د - دوافع الاستثمار فى النشاط

بتحليل نتائج الإستبيان الخاصة بدوافع الاستثمار فى النشاط الذى يمارسه المستثمر جدول رقم (١) بالملحق وجد أن الممارسات والخبرات الشخصية كانت فى مقدمة هذه الدوافع بنسبة ٣٣,٣٪ من الاستجابة، ويأتى حاجة السوق المحلى فى المرتبة الثانية بنسبة ٢٩,٢٪، ولا شك أن هذا العامل يعتبر من الدوافع الهامة للمستثمر فى القطاع الخاص فلابد أن يكون مطمئناً على وجود سوق استهلاكى قادر على استيعاب منتجاته، كما جاء العائد المجزى بعد ذلك بنسبة ٢٣,٣٪، بينما جاءت رخص ووفره عناصر الإنتاج بنسبة ٧,٥٪ وأخيراً مشروعات تعرضها الهيئة العامة للاستثمار بنسبة ٦,٧٪ من الاستجابة، وقد تبين معنوية قيمة كا٢ عند مستوى معنوية ٠,٠١ حيث بلغت

قيمتها ٣٦,٤ مما يدل على وجود اختلافات بين دوافع الاستثمار لدى المستثمرين.

معوقات الاستثمار الزراعى

أ- قصور فى المعلومات والبيانات الاقتصادية لدى المستثمر

يبدأ المشروع فى ذهن المستثمر بفكرة عامة تهدف لإنتاج منتج معين، وبصفة عامة فإن دراسة فكرة المشروع تعنى دراسة الجدوى المبدئية أو الصلاحية الاقتصادية التى يترتب عليها صياغة كل مشروع استثمارى متاح أمام المستثمر، وعادة تنشأ هذه الفكرة لديه من جمع وتحليل البيانات الخاصة بأنماط الاستهلاك فى الدولة مع دراسة وافية للسوق من حيث حجم العرض والطلب والصادرات والواردات وتحديد نوع طبيعة الموارد التى سيتم استغلالها ومدى توافرها وإمكانية استغلالها اقتصاديا، وقد تبين من الدراسة الميدانية جدول رقم (٢) بالملحق أنه رغم أن هناك نسبة كبيرة من المستثمرين على علم باحتياجات السوق المحلى (٦٥٪)، إلا أن هناك نقصاً واضحاً فى عملية جمع وتحليل البيانات والمعلومات الاقتصادية العامة التى توضح الخصائص الاقتصادية العامة للدولة خاصة ما يتعلق منها بالقطاع الزراعى وبالمنتج الذى يقوم المشروع بإنتاجه فنجد مثلا أن المعرفة بنسبة الاكتفاء الذاتى فى مصر (١٧,٥٪)، المعرفة بتقديرات الإنتاج القومى من المنتج (١٢,٥٪)، نسبة الاكتفاء الذاتى فى الدول العربية (٥٪)، وقد تبين معنوية قيمة كا٢ عند مستوى معنوية ٠,٠١ حيث بلغت قيمتها ٣٥,٤، مما يدل على وجود اختلافات فى مجالات المعرفة بالمعلومات الأساسية حول المشروعات الاستثمارية لدى المستثمرين.

ب- مشاكل تتعلق بدراسات الجدوى

أى قرار استثمارى يجب أن تسبقه دراسة دقيقة موضوعية للجدوى الاقتصادية للفرص الاستثمارية المتاحة المرتبطة بالمشروع الاستثمارى فى ضوء العلاقة بين التدفقات النقدية الخارجية كتكلفة استثمارية رأسمالية والتدفقات النقدية الداخلة كعائد أو دخل متتابع متوقع تحقيقه مستقبلاً، وبدراسة الجداول أرقام (٥،٤،٣) بالملحق تبين أن ٥٠٪ من دراسات الجدوى أعدت بواسطة المستثمر نفسه دون الرجوع إلى مكاتب استشارية على حين أن ٢٥٪ تم إعدادها بواسطة بيوت خبرة خاصة مصرية، ١٥٪ تم إعدادها عن طريق مكاتب تابعه للحكومة والتى عادة ما تتبع الجهة التى تقوم بالموافقة على المشروع أو على تقديم القرض، كما أن ١٠٪ من مشروعات العينة قد لجأت إلى بيوت خبرة خاصة أجنبية لإعداد دراسات الجدوى لها وهى غالبا المشروعات التى يشترك فيها رأس المال المصرى والأجنبى معاً، وقد تبين معنوية قيمة كا٢ عند مستوى معنوية ٠,٠١ حيث بلغت قيمتها ١٥,٢، مما يدل على وجود اختلافات بين تلك المصادر فى إجراء دراسات الجدوى.

وقد أفاد نحو ٤٥٪ من المشروعات أن تقديرات دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع لم تتطابق مع الواقع، وقد تبين من الدراسة أن أهم الأسباب المؤدية الى ذلك :

١ . تباين السياسات الاقتصادية والنقدية خلال المراحل المختلفة التى مر بها الإقتصاد المصرى خلال السنوات الماضية مما أدى الى صعوبة وضع معيار دقيق للتكلفة الاستثمارية الرأسمالية كتدفق نقدى خارج وأيضا للتدفقات النقدية الداخلة (٣٤,١٪) .

٢ . انخفاض كفاءة القائمين على دراسة المشروعات الاستثمارية وعلى تطبيق مفاهيم و أسس تقييم العائد الاقتصادى للمشروعات (٢٧,٣٪) .

٣ . طول مدة تنفيذ المشروع عما هو مخطط له نتيجة لتعدد الأجهزة المختصة بدراسة وإقرار

المشروعات (٢٥٪).

٤ . دراسة الجدوى أعدت بشكل صورى من أجل الحصول على القرض ولم ترتبط بالواقع الفعلى (١٣,٦)

وقد تبين معنوية قيمة كا٢ عند مستوى معنوية ٠,٠١ حيث بلغت قيمتها ٣,٨.

جـ- كثرة الإجراءات والروتين فى مرحلة الموافقة على المشروع

يعتبر الحصول على الموافقة على المشروع من المراحل الهامة المحددة لقيامه حيث يلجأ المستثمر إلى جهات متعددة ومختلفة للحصول على الموافقة على قيام المشروع، وقد أشار نحو ٧٠٪ من أفراد العينة إلى أن عدد تلك الجهات يبلغ أربعة على الأقل تختلف حسب طبيعة المشروع، كما أن الفترة الزمنية اللازمة للحصول على الموافقة قد تراوحت ما بين خمسة شهور كحد أدنى وثمانية عشر شهراً كحد أقصى، وقد أشار نحو ٥٥٪ من مشروعات العينة إلى عدم وجود وسيلة إرشادية تعاونهم على العلم مسبقا بالإجراءات والمستندات المطلوبة للحصول على الموافقة على المشروع، هذا فى حين أجمعت نحو ٨٠٪ من مشروعات العينة على أن أهم الصعوبات التى تواجه المستثمرين فى مرحلة التأسيس هى :

١- كثرة الإجراءات والروتين فى المصالح الحكومية المختلفة .

٢- عدم وجود تنسيق إدارى وتشريعى بين الجهات التى يتقدم إليها المستثمر للحصول على الموافقة على المشروع.

د - المشاكل التمويلية

يعتمد الاستثمار الخاص على مدى توافر مصادر التمويل الداخلية والخارجية للمنشأة والتى تنقسم إلى التمويل الذاتى والمتاح من التمويل المصرفى هذا بالإضافة إلى التدفق الرأسمالى الأجنبى المباشر، ويعتبر الائتمان المصرفى من أهم مصادر التمويل الخارجى حيث أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار الخاص والائتمان المتاح له، وقد تبين من الدراسة أن الغالبية العظمى لمشروعات العينة تعتمد بشكل أساسى على التمويل الذاتى، حيث تبين أن ٩ مشروعات تمثل ٢٢,٥٪ من إجمالى مشروعات العينة تعتمد بنسبة ١٠٠٪ على التمويل الذاتى ولم تلجأ للاقتراض سواء بالنسبة للأصول الثابتة أو لرأس المال العامل، ترتفع هذه النسبة لتصل إلى ٤٥٪ من إجمالى مفردات العينة إذا ما أضيفت المشروعات التى تعتمد على التمويل الذاتى بنسبة ٧٥٪ فأكثر ومن ناحية أخرى فان المشروعات التى يمثل الاقتراض مصدراً هاماً لتمويلها (تمثل القروض أكثر من ٥٠٪ من راس المال المستثمر) بلغت ١٠ مشروعات تمثل ٢٥٪ من إجمالى عدد مشروعات العينة.

وفيما يتعلق بشروط الإقراض فقد تبين أن هناك تباينا واضحا بالنسبة لآراء المستثمرين فى هذا المجال حيث تراوحت فترات السماح ما بين ست وثلاث سنوات حسب طبيعة المشروع، وبالنسبة لسعر الفائدة على القروض فقد تراوح ما بين ٧,٥٪ كحد أدنى فى مشروعات الإنتاج النباتى، ١٤٪ كحد أقصى فى الأنشطة الاستثمارية الأخرى هذا بالإضافة إلى تكاليف إدارية ومصاريف تتراوح ما بين ١ - ١,٥٪، وفيما يتعلق بالضمانات فإنها تنحصر بين بطاقة حيازة أو شيكات بنكية أو عقود تمليك سواء لأراضى أو مبانى المشروع وعادة يتطلب الحصول على القرض الواحد اكثر من ضمان، وتعتبر تلك الفترة من أكثر المراحل التى يواجه فيها المستثمرين العديد من المشاكل ذات التأثير عليهم، حيث أشار نحو ٣٠٪ من المشروعات أن عملية الحصول على القرض

يعوقها الروتين الحكومى وكثرة الإجراءات الإدارية حيث تستغرق تلك الفترة ما بين شهر إلى ستة شهور، كما أشار نحو ٢٢,٥٪ من المشروعات إلى ان كثرة الضمانات المطلوبة تعتبر معوقا لهم كما ان بنك القرية يرفض إعطاء أية قروض للمستثمرين إلا إذا كانوا حائزين بالجمعية الزراعية فى حين أن الجمعية تشترط أن يكون العقد نهائى لشراء الأرض المقام عليها المشروع هذا فى حين أن وزارة الزراعة لا تعطى للمستثمر هذا العقد إذا كان شراء الأرض قد تم بالتقسيط، كما أشار ٢٥٪ إلى إرتفاع سعر الفائدة على القروض خاصة القروض الإستثمارية.

هـ- مشاكل مرحلة الإنتاج

تبين من الدراسة الميدانية أن مرحلة بدء الإنتاج تلى مرحلة الإنشاء بحوالى ثلاث سنوات كحد أعلى وسنة كحد أدنى حيث يتوقف ذلك على طبيعة النشاط فتزداد هذه الفترة فى مزارع تسمين الدواجن بينما تقل فى مشروعات استصلاح الأراضى، كما تبين أيضا من الدراسة أن المشروعات الاستثمارية فى عينة الدراسة تواجه العديد من المعوقات خلال تلك المرحلة وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٦) بالملحق والتى تتلخص فى الآتى:

١- عدم وفرة مستلزمات الإنتاج على اختلاف أنواعها (٢٩,٢٪) خاصة الذرة الصفراء وبعض الأدوية البيطرية وبعض مكونات العلف المركز والمشكلة لا تقتصر فقط على عدم إتاحتها بالقدر الكافى وإنما تمتد الى زيادة أسعارها بصورة مستمرة (٢٦,٤٪) ٢- مشاكل خاصة بالمرافق (١٧٪) ٣- عدم وجود كفاءات إدارية (١٣,٢٪) ٤- مشاكل خاصة بالضرائب (٨,٥٪) ٥-عدم توفر الأيدى العاملة المدربة (٥,٧٪).

وقد تبين معنوية قيمة كا٢ عند مستوى معنوية ١,,. حيث بلغت قيمتها ٢٨,٨، مما يشير الى وجود اختلافات معنوية إحصائية بين المشاهد والمتوقع نحو آراء المستثمرين فى تلك المشاكل.

و- قصور السياسات التسويقية

تبين من الدراسة الميدانية أن حوالى ٩٢ ٪ من مشروعات العينة تعانى من مشاكل أثناء المرحلة التسويقية والموضحة بالجدول رقم (٧) بالملحق وتتمثل فى الآتي :

١- استيراد الدولة لبعض المنتجات البديلة من الخارج وطرحها فى السوق بأسعار تقل عن أسعار المنتجات المحلية (٢٩,٥٪) .

٢- تعرض المنتجات لمنافسة حادة من المشروعات المجاورة أو القريبة منها نتيجة للتوسع فى إعطاء تراخيص لمشروعات ذات طبيعة متماثلة دون تخطيط (٢٣٪)، مع عدم اهتمام المستثمرين الجدد بدراسة الوضع الراهن للمشروعات المثيلة الموجودة ومدى تطورها ونوعية المشاكل التى تواجهها.

٣- انخفاض القدرة الاستيعابية للسوق المحلى (١٩٪) ويرجع ذلك الى قصور السياسات التسويقية نتيجة عدم الربط بين السياسة الإنتاجية واحتياجات السوق .

٤- إرتفاع تكاليف النقل (١٩٪)، عدم توفر أماكن تخزين (٩,٥٪).

وقد تبين معنوية قيمة كا٢عند مستوى معنوية ١,,. حيث بلغت قيمتها ١٨,٧

الطاقات الإنتاجية المعطلة والمتوقفة لبعض الأنشطة الاستثمارية فى محافظتى الدراسة

لاشك أن المشاكل التى أشرنا إليها فى الجزء السابق من الدراسة لابد وأن يكون لها آثاراً سلبية على المشروعات الاستثمارية، ولكن لا يمكن القول بأن كل المشروعات التى تعانى من تلك المشاكل أو غيرها تعتبر من المشروعات المتعثرة . لذا فان هذا الجزء من الدراسة يهدف إلى التعرف على مفهوم التعثر فى المشروعات الاستثمارية وحجمه فى المشروعات الزراعية فى محافظتى البحيرة والمنوفية حتى يمكن الوقوف على الطاقات الإنتاجية سواء الغير مستغلة الاستغلال الأمثل أو الطاقات الإنتاجية المهدرة نتيجة تدهور المركز المالى لتلك المشروعات وتوقفها تماما عن الإنتاج، وقد تم الاعتماد فى هذا الجزء من الدراسة على المسح الميدانى الذى تم إجراءه بواسطة الإدارة العامة للأمن الغذائى بمحافظتى الدراسة.

١- مفهوم التعثر

يمكن التفرقة بين عدة مفاهيم للمشروعات المتعثرة وفقاً للقائمين على دراسة وتحليل تلك المشروعات، بينما يأخذ الفكر الاقتصادى تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال المستثمر فى أصول الشركة أو المشروع عند تعريفهم للمشروعات المتعثرة، فإن الفكر المالى يعتمد على نتيجة أعمال المشروع، أما الفكر المصرفى فيعتمد على مدى قدرة المشروع على الوفاء بالالتزامات المالية، (الجهاز المركزى للمحاسبات ١٩٩٤).

أ - المشروعات المتعثرة فى الفكر الاقتصادى

هي تلك المشروعات التى تعانى من قصور معدل دوران رأس المال المستثمر عن المستوى الحدى اللازم لتغطية تكاليف النشاط الجارى من ناحية ولاسترداد تكاليف الأصول الثابتة وتحقيق عائد صافى مناسب لحقوق الملكية بالمعدلات السائدة بسوق المال من ناحية أخرى . ولا شك أن المشروع الذى يحقق عائداً يقل عن تكلفة الفرصة البديلة للأموال المستثمرة يعنى ضياع مورد اقتصادى على صاحب المشروع، وهذا النوع من التعثر يطلق عليه فى بعض الأحيان الفشل الاقتصادى، ورغم أن العائد المتحقق على المال المستثمر فى هذه الحالة يكون اقل من متوسط تكلفة الأموال إلا أن التحليل الاقتصادى يؤيد استمرار المشروع لحين يتمكن من تغطية إجمالى التكاليف المتوسطة (ثابتة + متغيرة)، وبذلك يكون المشروع قد حصل على الربح العادى الذى يتحدد بالفرصة البديلة.

ب - المشروعات المتعثرة فى الفكر المالى

المشروعات المتعثرة فى الفكر المالى هى تلك المشروعات التى تتصف باستمرارية الخسائر مما يعنى تآكل أصول المنشأة وليس مجرد خسارة طارئة، فى هذه الحالة يعانى المشروع من تدهور فى أداءه الإنتاجي وتآكل فى الموارد نتيجة ما يتعرض له من خسائر وبالتالى تآكل هياكله التمويلية ونقص السيولة وعجزه عن الوفاء بالالتزامات المالية.

جـ- المشروعات المتعثرة فى الفكر المصرفى

المشروعات المتعثرة وفقا لهذا المفهوم هى تلك المشروعات التى توقفت عن دفع الالتزامات المستحقة عليها من فوائد أو أقساط القروض فى مواعيد استحقاقها مع مطالبة البنك لها بالسداد دون استجابة منها ويطلق عليها أحياناً المشروعات المتوقفة.

الطاقات الإنتاجية المعطلة لبعض الأنشطة الاستثمارية بمحافظتى البحيرة والمنوفية

من الجدولين أرقام (٨، ٩) بالملحق وباستعراض الأهمية النسبية للطاقات الإنتاجية المعطلة إلى الكلية لبعض المشروعات الزراعية لعام ٢٠٠٠ يتضح أنها قد بلغت نحو ٨٦,٥٪، ٥٠,٣٧٪، ٤٧,٣٤٪، ٣٣,٣٤٪ لكل من أنشطة أعلاف الماشية، بيض المائدة، أمهات تسمين، تسمين البدارى على الترتيب وذلك فى محافظة البحيرة، كما بلغت تلك النسبة نحو ٩٥,٥٪، ٤٠,١٪، ٣٥,٦٤٪ لكل من مشروعات أعلاف الدواجن، بيض المائدة، تسمين البدارى على الترتيب فى محافظة المنوفية، ولا شك أن هذا الوضع يشير إلى أن هناك العديد من الأنشطة الزراعية لديها طاقات معطلة تمثل نسبة كبيرة من الطاقات الفعلية لمشروعات غذائية ذات أهمية بالغة للمستهلك المصرى، فإذا أمكن إعادة النظر إليها وتقدير الطاقة الإنتاجية الممكنة والقصوى أخذين فى الاعتبار مؤشرات برنامج الإنتاج والحد الأدنى للاستغلال الاقتصادى للطاقة الإنتاجية، فمن المؤكد أن ذلك سوف يؤدى إلى زيادة فى الإنتاج وخفض فى الأسعار.

٣- المشروعات الإنتاجية المتوقفة عن الإنتاج بمحافظتى البحيرة والمنوفية

من نفس الجدولين أرقام (٨، ٩) بالملحق يتضح مجموعة من الحقائق الهامة نوجزها فيما يلى:

أ. بلغت إجمالى المشروعات المتوقفة تماما عن الإنتاج ٢٧٥ مشروعا وذلك فى عام ٢٠٠٠، منهم ١٤١مشروعا فى نطاق محافظة البحيرة تبلغ تكلفنهم الاستثمارية نحو ١٥,٣٥مليون جنية، ١٣٤ مشروعا، فى محافظة المنوفية تبلغ تكلفنهم الاستثمارية نحو ٢٧,٠٣٥ مليون جنيها.

ب. بلغ عدد المشروعات المتوقفة عن الإنتاج فى نشاط تسمين البدارى ١٤٩ مشروعا منهم ٥٠ مشروعا فى محافظة البحيرة تمثل ١٠,٤٪ من إجمالى مشروعات تسمين البدارى بالمحافظة والبالغ عددهم ٤٨٢ مشروعاً، وقد بلغت الطاقة الكلية المتوقفة لتلك المشروعات نحو ١,٨ مليون دجاجة تمثل نحو ٥,٢٪ من الطاقة الكلية بالمحافظة وبلغت تكاليفهم الاستثمارية نحو ٣,٧٢٥ مليون جنيه، كما بلغت عدد مشروعات تسمين البدارى المتوقفة فى محافظة المنوفية ٩٩ مشروعا تمثل نحو ١٨,٤ ٪ من إجمالى مشروعات تسمين البدارى بالمحافظة، تبلغ طاقاتهم الإنتاجية نحو ٣,٦٦ مليون دجاجة تمثل نحو ١٢,٧٤٪ من الطاقة الكلية بالمحافظة كما بلغت تكلفتهم الاستثمارية نحو ٢٤,٤٨ مليون جنيه.

ج. أيضا بلغ عدد المشروعات المتوقفة فى مجال تسمين الماشية بمحافظة البحيرة ٥٣ مشروعا تبلغ طاقتهم الإنتاجية المتوقفة نحو ٨١٨٤ رأس تمثل نحو ٥,٤٪ من الطاقة الإنتاجية الكلية بالمحافظة، كما بلغت تكلفتهم الاستثمارية نحو ٤,٩٨٨ مليون جنيه.

د. فى مجال ماشية الألبان بلغت المشروعات المتوقفة ٢٨ مشروعا فى محافظة البحيرة، بلغت طاقتهم الإنتاجية نحو ٢٠٩١ رأس وتكلفتهم الاستثمارية نحو ٣,٠٥ مليون جنيه.

هـ. عدد مشروعات إنتاج ببيض المائدة المتوقفة عن الإنتاج فى محافظة المنوفية بلغت ٢٦ مشروعا تمثل نحو ١٨,٧ ٪ من إجمالى مشروعات إنتاج بيض المائدة بالمحافظة والبالغة ١٣٩ مشروعا، بلغت طاقتهم الإنتاجية المتوقفة نحو ٢٧,٢٩ مليون بيضة تمثل نحو ١٠,١ ٪ من الطاقة الكلية بالمحافظة، وتبلغ التكاليف الاستثمارية لتلك المشروعات نحو ١,٥٨٥ مليون جنية.

ورغم الجهود المستمرة التى تبذلها الدولة لتحسين المناخ الاستثمارى المصرى إلا أن توقف هذه الطاقات الإنتاجية الهائلة على مستوى محافظتى الدراسة يشير إلى خسائر مستمرة بالإضافة إلى ضياع حقوق المساهمين،هذا بالإضافة الى اثر توقف تلك المشروعات على الإقتصاد القومى من كونها مشروعات لا تعمل بكفاءة اقتصادية، مما يشير إلى إهدار الموارد الاقتصادية المستخدمة فى هذه المشروعات سواء أكانت هذه الموارد معطلة أو مستخدمة بكفاءة أقل من التى يجب أن تستغل بها، أيضا توقف تلك المشروعات يتسبب فى ضياع العديد من فرص العمل التى قد تسهم ولو جزئياً فى حل مشكلة البطالة .

ثانياً: السياسة الاستثمارية الزراعية

يوجد عنصران أساسيان فى توجهات السياسة الاستثمارية الزراعية بصفة عامة يمثل العنصر الأول التطور التاريخى لمستوى الاستثمار فى هذا القطاع، بينما يمثل العنصر الثانى إتجاه الاستثمار فى القطاع الزراعى وفيما يلى نستعرض الوضع الراهن لكلا العنصرين :

أ - تطور الاستثمار الزراعى فى الخطط الاقتصادية

يتبين من الجدول رقم (١) تطور الاستثمارات الزراعية فى الخطط الاقتصادية المتتالية حيث أن الأهمية النسبية للاستثمارات الزراعية من إجمالى الاستثمارات القومية قد بلغت نحو ٢٢,٨٢٪ كمتوسط للفترة (١٩٦٠/٥٩-١٩٦٥/٦٤) ثم أخذت تتناقص خلال الخطط المتتالية الى أن بلغت حدها الأدنى (٧,٧٦٪) وذلك خلال الخطة الخمسية (١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١)، إلا أنها بدأت فى التحسن التدريجى حيث بلغت نحو ١٢,٢٥٪ خلال الفترة (١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٠/٩٩)، ورغم الزيادة المطلقة للاستثمارات الزراعية نسبيا خلال الخطط المختلفة إلا أن هذه الزيادة تعتبر محدودة ولا تتناسب مع أهمية هذا القطاع فى الإقتصاد القومى.

ب- اتجاه الاستثمار فى القطاع الزراعى

تتضمن الخطة القومية تحديد الاستثمار الإجمالي اللازم لتحقيق أهداف الخطة ويشمل كلاً من القطاع العام والقطاع الخاص، ويتضح من الجدول رقم (١) بالدراسة أن مساهمة القطاع الخاص فى النشاط الزراعى كانت ضئيلة خلال فترة الستينات حيث بلغت نسبته ٦,٤١٪ من إجمالى الاستثمارات الزراعية فى حين بلغت الاستثمارات العامة نحو ٩٣,٥٩ وقد يرجع ذلك إلى أن هذه الفترة قد ساد فيها ما يسمى بالتخطيط الاقتصادى حيث كان القطاع العام مسيطراً على أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة، وقد استمر هذا الوضع سائداً حتى عام ١٩٧٣، وبداية من عام ١٩٧٤ ركزت السياسة الاقتصادية على منح القطاع الخاص مزيدا من الحرية فى مزاولة نشاطه، حيث ارتفعت مساهمته فى الاستثمار الى نحو ٣٠,٧٢٪ من جملة الاستثمارات الزراعية وذلك خلال الفترة (١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦)، تزايدت تلك النسبة تدريجيا فيما بعد ذلك لتصل إلى نحو ٦٠,٩٪ من إجمالى الاستثمارات الزراعية وذلك خلال الفترة (١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٠/٩٩) هذا فى حين تضاءلت نسبة مساهمة القطاع العام إلى نحو ٣٩,١٪من إجمالى الاستثمارات الزراعية خلال نفس الفترة.

جدول رقم (١) . القيمة والأهمية النسبية للاستثمارات الزراعية (عام، خاص) بالنسبة لإجمالي الاستثمارات القومية خلال الفترة (٥٩/١٩٦٠-١٩٩٩/٢٠٠٠).

الفترة	الاستثمارات الزراعية						إجمالي الاستثمارات القومية مليون جنيه	٪ الاستثمارات الزراعية من إجمالي الاستثمارات القومية
	قطاع عام		قطاع خاص		الإجمالي			
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪		
٥٩-١٩٦٠ / ٦٤ / ١٩٦٥	٥٩,٩	٩٣,٥٩	٤,١	٦,٤١	٦٤	١٠٠	٢٨٠,٨	٢٢,٨٢
٦٥ / ١٩٦٦-١٩٧٣	٥٧,١	٨٩,٤٨	٦,٧	١٠,٥٢	٦٣,٨	١٠٠	٣٦٦,٦	١٧,٤
١٩٧٤-٨١ / ١٩٨٢	١٩٤	٨١,٤٦	٤٤,٢	١٨,٥٤	٢٣٨,٢	١٠٠	٢٧١٨	٨,٧٦
٨٢ / ١٩٨٣-٨٦ / ١٩٨٧	٢١٦٥,٣	٦٩,٢٨	٩٦٠	٣٠,٧٢	٣١٢٥,٣	١٠٠	٣٦٤١١,٦	٨,٥٨
٨٧ / ١٩٨٨-٩١ / ١٩٩٢	٤٣٥٠	٤٤,٨	٥٣٦٢	٥٥,٢	٩٧١٢	١٠٠	١٢٥١١١	٧,٧٦
٩٢ / ١٩٩٣-٩٦ / ١٩٩٧	٦٨٥٢,٥	٤٠,٢٩	١٠١٥٥,٥	٥٩,٧١	١٧٠٠٨	١٠٠	١٥٤٤٤٤	١١
٩٧ / ١٩٩٨-٩٩ / ٢٠٠٠	٩٧٥٨	٣٩,١	١٥١٩٨	٦٠,٩	٢٤٩٥٨	١٠٠	٢٠٣٧٠٣	١٢,٢٥

المصدر : وزارة التخطيط، تقارير متابعة الأداء، أعداد مختلفة .

ثالثاً : قياس أداء الاستثمارات الزراعية

أ- الاستثمارات الزراعية العامة والخاصة كنسبة من الناتج الزراعى

تعتبر نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلى من المعايير الهامة التى يمكن بها الحكم على أداء الاستثمار، وباستعراض الجدول رقم (٢) بالدراسة يتبين أن نسبة الاستثمار الزراعي العام إلى الناتج المحلى قد انخفضت بنحو ٣,٢٠٪ خلال الفترة (٨٧/١٩٨٨-٩١/١٩٩٢) بالمقارنة بالفترة (٨٢/١٩٨٣-٨٦/١٩٨٧)، فى حين تزايدت نسبة الاستثمارات الزراعية الخاصة إلى الناتج المحلى الزراعى خلال تلك الفترة بحوالى ٢,٦٧٪ ويرجع ذلك إلى أن فترة الثمانينات تميزت بما يسمى بالتخطيط التأشيرى حيث تم التركيز من قبل الدولة على إعطاء مزيدا من الحوافز الاستثمارية للقطاع الخاص ليساهم بالدور الأكبر فى التنمية الاقتصادية، ورغم أن نسبة الاستثمار الخاص الزراعى إلى الناتج المحلى الزراعى قد انخفض خلال الفترة (٩٢/١٩٩٣-٩٦/١٩٩٧) عن الفترة السابقة له بحوالى ١,٣٤٪ إلا أن تلك النسبة عاودت الارتفاع بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة حيث ارتفعت بحوالى ٥,٢١٪ مما أدى إلى ارتفاع فى نسبة الاستثمارات الزراعية الإجمالية إلى الناتج الزراعى بنسبة تصل إلى نحو ٦,٤٤٪ خلال نفس الفترة، وعلى ذلك يمكن استنتاج أنه رغم تزايد مساهمة كل الاستثمارات الزراعية الخاصة والعامة فى الناتج الزراعى إلا أن مساهمة القطاع الخاص الزراعى كانت تفوق مساهمة القطاع العام ويرجع ذلك للفلسفة التى يستند إليها برنامج الإصلاح الاقتصادى فى حفز وتشجيع دور القطاع الخاص ليصبح المحرك الأساسى لعملية التنمية الاقتصادية.

ب - معدل أداء الاستثمارات الزراعية Performance coefficient

يهدف تقدير معدل الأداء الى المقارنة بين النتائج المحققة من تنفيذ الاستثمارات القومية بنظيرتها المستهدفة خلال فترة زمنية محددة، وأحيانا يكون هناك اختلاف بين معدلات النمو المحققة عن المستهدفة. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها عدم القدرة على التنبؤ بالتغيرات التى تطرأ على المتغيرات الرئيسية فى الإقتصاد القومى أو عدم توافر الخبرات الفنية للإشراف على تخطيط وتنفيذ البرامج الاستثمارية وأحيانا يكون نقص الموارد المالية هو السبب فى ذلك، وبصفة عامه تزداد كفاءة الاستثمارات كلما اقترب معدل الأداء من الواحد الصحيح، (القاضى ٢٠٠٠).

جدول رقم (٢) : الاستثمارات الزراعية العامة والخاصة كنسبة من الناتج الزراعى بالأسعار الجارية خلال الفترة (٨٢/١٩٨٣-٩٩/٢٠٠٠).

الفترة	إجمالى الاستثمارات الزراعية الى إجمالى الناتج الزراعى	الاستثمار الخاص الزراعي إلى إجمالى الناتج الزراعى	الاستثمار العام الزراعي إلى إجمالى الناتج الزراعى
٨٢ / ١٩٨٣-٨٦ / ١٩٨٧	١٢,١	٣,٧١	٨,٣٨
٨٧ / ١٩٨٨-٩١ / ١٩٩٢	١١,٥٦	٦,٣٨	٥,١٨
٩٢ / ١٩٣٣ - ٩٦ / ١٩٩٧	١٠,٣٩	٥,٠٤	٥,٣٥
٩٧ / ١٩٩٨-٩٩ / ٢٠٠٠	١٦,٨٣	١٠,٢٥	٦,٥٨

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة التخطيط، تقارير متابعة الأداء، أعداد مختلفة.

ومن الجدول رقم (٣) بالدراسة يتضح أن نسبة الاستثمارات الزراعية المنفذة إلى المستهدفة خلال الفترة (٨٢/١٩٨٣-٨٦/١٩٨٧) قد بلغت نحو ٩٣,٢٪ وبمعدل أداء بلغ ٠,٠٦٨، زادت تلك النسبة لتصل إلى نحو ١٣٧,٥٪ خلال الفترة (٩٧/١٩٩٨-٩٩/٢٠٠٠) وبمعدل أداء بلغ حوالى ٠,٣٧٥ وبزيادة تبلغ نحو ٠,٣٠٧. ومن نفس الجدول يتضح أن نسب تنفيذ استثمارات القطاع الخاص الزراعى قد بلغت نحو ٧٢,٢٪ خلال الخطة الخمسية الأولى (٨٢/١٩٨٣-٨٦/١٩٨٧) لتبلغ نحو ١٢٧,٧٪ خلال السنوات الأربع الأخيرة (٩٧/١٩٩٨-٩٩/٢٠٠٠)، كما زادت معدلات الأداء من نحو ٠,٢٧٨ إلى حوالى ٠,٢٧٩ خلال الفترتين وبنسبة زيادة بسيطة تصل إلى نحو١,٠٠٠.

أما بالنسبة للقطاع العام الزراعى فقد بلغت نسب تنفيذ استثماراته نحو ٨٧,٦٪ خلال الخطة الخمسية الأولى تزايدت إلى نحو ١٦٣,٦٪ خلال الفترة (٩٢/١٩٩٣-٩٦/١٩٩٧) إلا أنها تراجعت لتبلغ حوالى ١٥٦,٢٪ خلال الفترة (٩٧/١٩٩٨-٩٩/٢٠٠٠)، وتزايدت معدلات الأداء من نحو ٠,١٤ خلال الفترة الأولى إلى نحو ٠,٥٦٢ خلال السنوات الأربع الأخيرة وبمعدل زيادة بلغ نحو ٠,٤٢٢.

جدول رقم (٣): معدل أداء الاستثمارات الزراعية ونسب التنفيذ خلال الفترة (٨٢/١٩٨٣-٩٩/٢٠٠٠)*

الفترة	القطاع الخاص		القطاع العام		الإجمالي	
	معدل الأداء	نسب التنفيذ	معدل الأداء	نسب التنفيذ	معدل الأداء	نسب التنفيذ
٨٢ / ١٩٨٣-٨٦ / ١٩٨٧	٠,٢٧٨	٧٢,٢	٠,١٤	٨٧,٦	٠,٠٦٨	٩٣,٢
٨٧ / ١٩٨٨-٩١ / ١٩٩٢	٠,٣٨٤	١٣٨,٤	٠,٥٢٧	١١٦,٤	٠,٢٧٦	١٢٧,٦
٩٢ / ١٩٣٣ - ٩٦ / ١٩٩٧	٠,١٠١	٨٤,٧	٠,٦٣٦	١٦٣,٦	٠,١٢٧	١١٢,٧
٩٧ / ١٩٩٨-٩٩ / ٢٠٠٠	٠,٢٧٩	١٢٧,٧	٠,٥٦٢	١٥٦,٢	٠,٣٧٥	١٣٧,٥

* معدل الأداء = $\sqrt{\frac{A_1}{A_2}}$

حيث = A1 متوسط مربع الفرق بين الاستثمارات المنفذة إلى المستهدفة

A2 = متوسط مربع الاستثمارات المستهدفة

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات وزارة التخطيط،تقارير الخطط الاقتصادية والاجتماعية وتقارير متابعة الأداء السنوية، أعداد مختلفة .

رابعاً: التكثيف الرأسمالى فى القطاع الزراعى

تهدف الدراسة إلى اختبار فرضية أن القطاع الزراعى يعانى من عجز فى الاستثمارات أم العكس، ولتحقيق أهداف هذا الجزء من الدراسة سوف تعتمد على ثلاثة معاييرهى :

١- الاتجاه العام لمعامل التكثيف الرأسمالى الزراعى :

Agricultural capital extensive coefficient

بدراسة الاتجاه العام لمعامل التكثيف الرأسمالى الزراعى (ACEC) والذى يعكس النسبة بين رصيد رأس المال الزراعى وعدد العمال الزراعيين فى جمهورية مصر العربية تبين أن الاتجاه طردى الميل (أي أن معامل التكثيف الرأسمالى الزراعى يرتبط بعلاقة موجبة مع الزمن)، مما يعد مؤشراً على تكثيف رأس المال الزراعى وذلك خلال الفترة (١٩٨١/٨٠ -٢٠٠٠/٩٩)، حيث بلغ معامل الانحدار نحو ١١٣,٣٠، وقدرت معادلة الانحدار على النحو التالى

$$Y = -186.26 + 113.3\ x$$

(10.83)

$$R = 0.931 \qquad R^2 = 0.867$$

٢- معدل إعادة الاستثمار : Re-Investment Rate

وبدراسة معدل إعادة الاستثمار (R I R) والذى يعبر عن العلاقة بين مستوى الاستثمار فى فترة زمنية معينه (It) ومستواه فى فترة زمنية لاحقة (It+1) ، تبين ان قيمة هذا المعدل بلغت نحو ١,٢٣ بالأسعار الجارية، وبذلك فإن قيمة هذا المعدل قد تجاوزت الواحد الصحيح، مما يدل على تكثيف رأس المال الزراعى وذلك من خلال المعادلة التالية :

$$Y = -44.11 + 1.23\ x$$

(28.03)

$$R = 0.989 \qquad R^2 = 0.979$$

كما تجاوزت قيمة هذا المعدل الواحد الصحيح عند حساب معدل إعادة الاستثمار ((R I R بالأسعار الثابتة أيضا حيث بلغت نحو ١,١٧، مما يؤكد تكثيف عنصر رأس المال الزراعى وذلك من خلال المعادلة التالية :

$$Y = -38.68 + 1.17\ x$$

(8.74)

$$R = 0.904 \qquad R2 = 0.818$$

٣- معدل إعادة التوظف : Re-Employment Rate

وبالنسبة لدراسة معدل إعادة التوظف(R E R) والذى يعبر عن العلاقة بين مستوى العمالة فى فترة زمنية معينه (It) ومستواها فى فترة زمنية لاحقة (It+1)، تبين أن هناك أيضا تكثيفا لعنصر العمل الزراعى حيث بلغ نحو ١,٠٧ وذلك من خلال المعادلة التالية :

$$Y = -2.66 + 1.07$$

(31.53)

$$R = 0.992 \qquad R^2 = 0.982$$

إلا أن معدل إعادة الاستثمار (R I R) كان أعلى من معدل إعادة التوظف (RER) مما يدل على أن تكثيف عنصر رأس المال الزراعى أعلى من تكثيف عنصر العمل الزراعى، وقد يرجع تجاوز قيمة معدل إعادة التوظف (RER) الواحد الصحيح إلى التحديث الزراعى الذى صاحبه احلال العمل الآلى محل العمل البشرى.

وبناء على ما تم التوصل إليه من تقدير للمعاملات الثلاث السابقة يمكن استنتاج أن القطاع الزراعى قطاعا مكثفا لرأس المال على حساب عنصر العمل، وبالتالى يتنافى مع الفرضية التى تشير إلى عجز الاستثمارات فى القطاع الزراعى المصرى، ولكن قد يكون الوضع القائم يشير إلى أن هناك انخفاضا فى نسبة استعمال رأس المال التى تحدد العلاقة بين الطاقة الفعلية المستغلة من الاستثمارات والطاقة القصوى لها وفقا لمعدلات الأداء وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو الى الطاقات الاستثمارية المعطلة فى القطاع الزراعى.

الملخص وأهم التوصيات

لاشك أن ضالة النصيب النسبى للقطاع الزراعى من مخصصات الاستثمار تؤدى إلى عدم استقرار أداءه، وقد هدفت الدراسة إلى تحديد أهم مشاكل ومعوقات الاستثمار بالإضافة إلى تحديد الطاقات المعطلة والمتوقفة فى بعض المشروعات الزراعية واختبار فرضية أن القطاع الزراعى يعانى من عجز فى الاستثمارات.

تبين من الدراسة أن المشروعات الزراعية بمحافظتى البحيرة والمنوفية تعانى من قصور البيانات والمعلومات الاقتصادية لدى المستثمرين، نسبة كبيرة من دراسات الجدوى لا تتطابق مع الواقع الفعلى ويرجع ذلك إلى تباين السياسات الاقتصادية والنقدية خلال الفترات السابقة انخفاض كفاءة القائمين عليها بالإضافة إلى طول مدة تنفيذ المشروع عما هو مخطط له، كما أن المستثمرين يعانون من كثرة الإجراءات والروتين أثناء مرحلتى الموافقة على المشروع والحصول على قروض، هذا بالإضافة إلى المشاكل الإنتاجية والتسويقية المختلفة .

يتبين أيضا من الدراسة أن الطاقات الإنتاجية المعطلة إلى الكلية لبعض المشروعات الزراعية بمحافظتى الدراسة قد بلغت نحو ٨٦,٥٪، ٥٠,٣٧٪، ٤٧,٣٤٪، ٣٣,٣٤٪ لكل من أنشطة أعلاف الماشية، بيض المائدة، أمهات تسمين، تسمين البدارى على الترتيب وذلك فى محافظة البحيرة، كما بلغت تلك النسبة نحو ٩٥,١٪، ٤٠,٠٪، ٣٥,٦٤٪ لكل من مشروعات أعلاف الدواجن، بيض المائدة، تسمين البدارى على الترتيب فى محافظة المنوفية وذلك عام ٢٠٠٠، وفيما يتعلق بالمشروعات المتوقفة تماما عن الإنتاج والتى أمكن الاعتماد على نتائجها فقد بلغت ٢٧٥مشروعاً منهم ١٤١ مشروعاً فى محافظة البحيرة تبلغ تكلفتهم الاستثمارية نحو ١٥,٣٥٠ مليون جنيه، ١٣٤ مشروعاً فى محافظة المنوفية تبلغ تكاليفهم الاستثمارية نحو ٢٧,٠٣٥ مليون جنيه. ورغم الجهود المستمرة المبذولة من الدولة

لتحسين المناخ الاستثمارى المصرى إلا أن توقف تلك الطاقات الإنتاجية يؤثر على الإقتصاد القومى حيث أن هذا الوضع يشير إلى أن تلك المشروعات لا تعمل بكفاءة اقتصادية، كما أن توقفها يتسبب فى ضياع العديد من فرص العمل التى قد تسهم ولو جزئياً فى حل مشكلة البطالة.

وبتقدير الاتجاه العام لمعامل التكثيف الرأسمالى الزراعى تبين أن الاتجاه طردى الميل وأن معامل الانحدار بلغ نحو ١١٣,٣، كما بلغ كل من معامل الاستثمار نحو ١,٢٣ بالأسعار الجارية، ١,١٧ بالأسعار الثابتة، ومعامل إعادة التوظف ١,٠٧، وقد انتهت الدراسة إلى أن القطاع الزراعى قطاعاً مكثفاً لرأس المال على حساب عنصر العمل وبالتالى يتنافى مع الفرضية التى تشير إلى عجز الاستثمارات فى القطاع الزراعى المصرى ولكن قد يكون الوضع القائم يشير إلى أن هناك انخفاضا فى نسبة استعمال رأس المال التى تحدد العلاقة بين الطاقة الفعلية المستغلة من الاستثمارات والطاقة القصوى لها وفقاً لمعدلات الأداء وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لذا فأن الدراسة توصى بما يلى :

١- على الجهات المسئولة عمل مسح شامل للمشروعات المتعثرة على مستوى الجمهورية ومعرفة أسباب تعثر ومحاولة إزالة تلك الأسباب.

٢- وضع ضوابط فى المصالح الحكومية لتسهيل إجراءات الحصول على التراخيص وتوحيد جهة الاختصاص.

٣- إعداد خريطة متكاملة للفرص الاستثمارية المتاحة والممكنة والمحققة لعائد إيجابى مجزى.

٤- عدم إعطاء تراخيص لمشروعات ذات طبيعة متماثلة أكثر مما يتطلبه السوق.

المراجع

١- أحمد فؤاد محمد مشهور (١٩٩٩)، "دراسة اقتصادية للعوامل الفاعلة للتنمية فى القطاع الزراعى المصرى"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد التاسع، العدد الأول.

٢- الجهاز المركزى للمحاسبات(١٩٩٤)، قطاع البحوث، الإدارة العامة للبحوث الاقتصادية والمالية، "دور الجهاز المصرفى فى حل مشاكل الشركات المتعثرة مع التطبيق على بعض الشركات".

٣- رياض السيد أحمد عمارة (١٩٨٥)، "السياسة الاستثمارية الزراعية : ملامحها وأهم آثارها الاقتصادية خلال فترات التخطيط والانفتاح الاقتصادى"، النشرة العلمية لكلية الزراعة، جامعة القاهرة – المجلد ٣٦ العدد الأول.

٤- سهير محمد القاضى، (١٩٩٣)، "دراسة تحليلية للاستثمار الزراعى فى مصر"، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة – جامعة عين شمس.

٥- سهير محمد القاضى (٢٠٠٠)، "دراسة تحليلية للاستثمار الزراعى فى بعض الدول العربية (مع إشارة خاصة لمصر)" مؤتمر الاستراتيجية العربية لزيادة الإنتاج الزراعى وحماية البيئة، دمشق .

٦- وزارة التخطيط، تقارير الخطط السنوية ومتابعة الأداء، أعداد مختلفة .

٧- وزارة التخطيط، وثيقة مرجعية عن أهم المتغيرات الإقتصاد القومى الفترة من (٥٩/١٩٦٠-٩٩/٢٠٠٠).

٨- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، التقارير السنوية عن مشروعات الآمن الغذائى، أعداد مختلفة.

9- F. Maxwell, J.1980. "Saving, Investment, Growth and the Cost of Financial Repression", Working paper. V.18, World Development, the World Bank.

10- G. El-Din, Mohamed. 1990.Government policy and private Investment in Egypt (1952-1990), Helwan University, Cairo.

الملحق

جدول رقم ١. دوافع الاستثمار فى النشاط

الدوافع	التكرار	٪
ممارسات وخبرات شخصية	٤٠	٣٣,٣
حاجة السوق المحلي للمنتج	٣٥	٢٩,٢
العائد المجزي	٢٨	٢٣,٣
رخص ووفرة عناصر الإنتاج	٩	٧,٥
مشروعات تعرضها الهيئة العامة للاستثمار	٨	٦,٧
الإجمالي	١٢٠	١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الإستبيان الميدانى

جدول رقم ٢ . مؤشرات توافر المعرفة بالمعلومات الأساسية حول المشروعات لدى المستثمرين

الاختيارات	التكرار	٪
المعرفة باحتياجات السوق المحلية من المنتج	٢٦	٦٥
المعرفة باحتياجات الاكتفاء الذاتي في مصر	٧	١٧,٥
المعرفة بتقديرات الإنتاج القومي	٥	١٢,٥
المعرفة بنسب الاكتفاء الذاتي في الدول العربية	٢	٥
الإجمالي	٤٠	١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الإستبيان الميدانى

جدول رقم ٣ . كيفية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية

البيان	التكرار	٪
المستثمر نفسه	٢٠	٥٠
بيوت خبرة خاصة مصرية	١٠	٢٥
بيوت خبرة خاصة أجنبية	٤	١٠
مكاتب تابعة للحكومة	٦	١٥
الإجمالي	٤٠	١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الإستبيان الميدانى

جدول رقم ٤ . مدى مطابقة دراسات الجدوى مع الواقع الفعلى للمشروعات الزراعية

البيان	التكرار	٪
نعم	١٢	٣٠
لا	١٨	٤٥
إلى حد ما	١٠	٢٥
الإجمالي	٤٠	١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الإستبيان الميدانى

جدول رقم ٥ . أسباب عدم مطابقة دراسة الجدوى للواقع الفعلى

الاختيارات	التكرار	٪
١- تباين السياسات الاقتصادية والنقدية	١٥	٣٤,١
٢- انخفاض كفاءة القائمين على دراسة الجدوى	١٢	٢٧,٣
٣- طول مدة تنفيذ المشروع عما هو مخطط له نتيجة لتعدد الأجهزة المختصة بدراسة وإقرار المشروع	١١	٢٥
٤- دراسة الجدوى اعدت بشكل صوري من أجل الحصول على القرض ولم ترتبط بالواقع الفعلي.	٦	١٣,٦
الإجمالي	٤٤	١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الإستبيان الميدانى

جدول رقم ٦ . مشاكل ومعوقات مرحلة الانتاج

الاختيارات	التكرار	٪
عدم وفرة مستلزمات الإنتاج	٣١	٢٩,٢
ارتفاع اسعار مستلزمات الإنتاج	٢٨	٢٦,٤
مشاكل خاصة بالمرافق	١٨	١٧
عدم وجود كفاءات إدارية	١٤	١٣,٢
مشاكل خاصة بالضرائب	٩	٨,٥
عدم توفر الأيدي العاملة المدربة	٦	٥,٧
الإجمالي	١٠٦	١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الإستبيان الميدانى

جدول رقم ٧ . لمشاكل التسويقية

الاختيارات	التكرار	٪
استيراد الدولة لسلع بديلة للمنتج المحلي	٣١	١٩,٥
تعرض المنتج لمنافسة شديدة من المشروعات المماثلة	٣٤	٢٣
انخفاض القدرة الاستيعابية للسوق المحلي	٢٠	١٩
ارتفاع تكاليف النقل	٢٠	١٩
عدم توفر أماكن لتخزين المنتج	١٠	٩,٥
الإجمالي	١٠٥	١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الإستبيان الميدانى

جدول رقم ٨ . المشروعات الزراعية والطاقة المعطلة والمتوقفة لبعض الأنشطة الاستثمارية الزراعية بمحافظة البحيرة لعام ٢٠٠٠

النشاط	المشروعات العاملة بالمحافظة (١)					المشروعات المتوقفة (٢)			
	العدد	الطاقة الكلية	الطاقة الفعلية	الطاقة المعطلة	الطاقة المعطلة إلى الكلية/	العدد	الطاقة المتوقفة	الطاقة المتوقفة إلى الكلية/	التكاليف الاستثمارية للطاقة المتوقعة
تسمين بداري (ألف دجاجة)	٤٨٢	٣٤٥٥٥,٩	٣٣٠٧١,٢	١١٤٨٤,٧	٣٣,٣٤	٥٠	١٧٩٥,٣	٧,٧٨	٣٧٢٥
تسمين ماشية (رأس)	١٣٣	١٥٢٧٥٨	١٣١٤١٩	٢١٣٣٩	١٤	٥٣	٨١٨٤	٦,٢٣	٤٩٨٨
ماشية ألبان (رأس)	١٦٨	٣٤١٤.٣	٢٩١١٥١	٥.٢٥٢	١٤.٧٢	٢٨	٢.٩١	.,٧٢	٣.٥٠
بيض المائدة (مليون بيضة)	٦٧	٢.٣,٩	١.١,٢	١.٢,٧	٥٠.٣٧	٢	٣,١٢	٣.١	١٢٠
أعلاف دواجن(ألف طن)	٤	١٢.١	٩,١	٣	٢٤,٨	١	.,٥	٥.٥	١٣٠٠
أعلاف ماشية (طن/سنة)	٤	٥٣٩٠٠٠	٧٢٨٧٩	٤٦٦١٢١	٨٦.٥	١	١٤٠٠	١,٩٢	٣٠٠
أمهات تسمين (مليون بيضة)	٣	١٨,٨	٩,٩	٨.٩	٤٧,٣٤	١	٢.٧٢٦	٢٧,٥٤	٢٠٠
انتاج بط (بطة)	٢٢	٨٢٤٣٠٠	٥٦٧٤٠٠	٢٥٦٩٠٠	٣١.١٧	٥	٦٦٦٠٠	١١,٧٤	١٦٦٧
الإجمالي	٨٨٣	–	–	–	–	١٤١	–	–	١٥٣٥٠

المصدر : (١) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، التقرير السنوى عن مشروعات الأمن الغذائى .

(٢) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، الإدارة العامة للأمن الغذائى، نتائج الاستبيان الميدانى، بيانات غير منشورة .

جدول رقم ٩ . المشروعات الزراعية والطاقة المعطلة والمتوقفة لبعض الأنشطة الاستثمارية الزراعية بمحافظة المنوفية لعام ٢٠٠٠ .

النشاط	المشروعات العاملة بالمحافظة (١)					المشروعات المتوقفة (٢)			
	العدد	الطاقة الكلية	الطاقة الفعلية	الطاقة المعطلة	الطاقة المعطلة إلى الكلية٪	العدد	الطاقة المتوقفة	الطاقة المتوقفة إلى الكلية٪	التكلفة الاستثمارية للطاقة المتوقعة
تسمين بداري (ألف دجاجة)	٥٣٨	٢٨٦٨٥,٦٢	١٨٤٦٢,٦٨	١٠٢٢٢,٩٤	٣٥,٦٤	٩٩	٣٦٥٥,٣٥	١٢,٧٤	٢٤٤٨٠
تسمين ماشية (رأس)	٦٣	٢٢٠٠٠٠	١٩٧٣٦٠	٢٢٦٤٠	١٠,٢٩	١	١٠٠	٠,٠٥	٢٥
بيض المائدة (مليون بيضة)	١٣٩	٢٧١,٣	١٦٢,٦	١٠٨,٧	٤٠,١	٢٦	٢٧,٢٩	١٠,١	١٥٨٥
أعلاف دواجن(ألف طن)	١٠	٦٦,٣	٣	٦٣,٣	٩٥,٥	٢	٢٥,٢	٣٨	٥١٠٠
أمهات تسمين (مليون بيضة)	١٩	٤٥,٠٢	٣٢,٨٨	١٢,١٤	٢٧	١	٣,١٢٤٨	٦,٩٤	٢٥٠
رومي (ألف طائر)	٣	٨٧٨٠	٦٢٨٠	٢٥٠٠	٢٨,٥	٢	٧٥٠٠	٨٥,٤	١٢٠
إنتاج جبنة بيضاء (طن)	٤٨	٢١٥٧	٦٢٨,٥	١٥٢٨,٥	٧٠,٩	٣	٧٤	٣,٤٣	٦٥
الإجمالي	٨٢٠	–	–	–	–	١٣٤	–	–	٢٧٠٣٥

المصدر: (١) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، التقرير السنوى عن مشروعات الأمن الغذائى .

(٢) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، الإدارة العامة للأمن الغذائى، نتائج الاستبيان الميدانى، بيانات غير منشورة .

جدول رقم ١٠ . الاستثمارات الزراعية -العمالة الزراعية ورصيد رأس المال الزراعى ومعامل التكثيف الرأسمالى الزراعى خلال الفترة (١٩٨١/٨٠-٢٠٠٠/٩٩)

السنوات	الاستثمارات الزراعية بالمليون جنيه		إجمالي العمالة الزراعية	رصيد رأس المال الزراعي بالمليون جنيه	معامل التكثيف الرأسمالي الزراعي
	بالقيم الجارية	بالقيم الثابتة	بالمليون عامل		
١٩٨١ / ٨٠	٣٧٠,٢	٣٧٠,٢	٤,٢	١٦٠,٠٦	٣٨,١١
١٩٨٢ / ٨١	٤٥٠,٤	٤٢٤,٠٧	٤,١	٥٨٤,١٣	١٤٢,٤٧
١٩٨٣ / ٨٢	٣٩٢,٨	٣٣٨,٣	٤,١٤	٩٢٢,٤٣	٢٢٢,٨١
١٩٨٤ / ٨٣	٥٢٥,٤	٣٨٩,٩٧	٤,١٩	١٣١٢,٤	٣١٣,٢٢
١٩٨٥ / ٨٤	٦٠٥,٧	٤٠٨,٨٤	٤,٢٣	١٧٢١,٢٤	٤٠٦,٩١
١٩٨٦ / ٨٥	٨٦٠,٢	٥١٢,٦٦	٤,٢٨	٢٢٣٣,٩	٥٢١,٩٤
١٩٨٧ / ٨٦	٧٤١,٢	٣٧٦,٦١	٤,٣٣	٢٦١٠,٥١	٦٠٢,٨٩
١٩٨٨ / ٨٧	١٤٨١,٨	٦٦٢,٥٢	٤,٣٨	٣٢٧٣,٠٣	٧٤٧,٢٧
١٩٨٩ / ٨٨	٢٠٨٨,٧	٧٤٠,٩٩	٤,٤٣	٤٠١٤,٠٢	٩٠٦,١
١٩٩٠ / ٨٩	١٧١٨,٤	٤٧٨,٥٨	٤,٤٧	٤٤٩٢,٦	١٠٠٥,٠٦
١٩٩١ / ٩٠	٢٠٠٨,٢	٤٧٨,٧٥	٤,٥١	٤٩٧١,٣٥	١١٠٢,٢٩
١٩٩٢ / ٩١	٢٤١٤,٩	٤٨٧,٨٩	٤,٥٥	٥٤٥٩,٢٤	١١٩٩,٨٣
١٩٩٣ / ٩٢	٢٢٩٦	٤١٣,٧٩	٤,٥٨	٥٨٧٣,٠٣	١٢٨٣,٣٢
١٩٩٤ / ٩٣	٢٧١٥	٤٥٥,٥٦	٤,٦٢	٦٣٢٨,٥٩	١٣٦٩,٨٢
١٩٩٥ / ٩٤	٣٣٩٩	٥٢٩,٦٢	٤,٦٦	٦٨٥٨,٢١	١٤٧١,٧٢
١٩٩٦ / ٩٥	٣٧٤٢	٥٦٦,٣٣	٤,٦٩	٧٤٢٤,٥٤	١٥٨٣,٠٦
١٩٩٧ / ٩٦	٤٨١١	٨٠٠,٢٧	٤,٧٥	٨٢٢٤,٨١	١٧٣١,٥٤
١٩٩٨ / ٩٧	٦٨٣٧	١٠٨٣,٧٤	٤,٨٢	٩٣٠٨,٥٥	١٩٣١,٢٣
١٩٩٩ / ٩٨	٨٢٢٦	١٢٥٠,٦٨	٤,٩	١٠٥٥٩,٢٣	٢١٥٤,٩٤
٢٠٠٠ / ٩٩	٩٨٩٣	١٤٨٧,٤٥	٤,٩٩	١٢٠٤٦,٦٨	٢٤١٤,١٦

حسبت القيم الثابتة على أساس عام ١٩٨١/٨٠ = ١٠٠

المصدر : حسبت من بيانات وزارة التخطيط، تقارير متابعة الأداء السنوية، أعداد مختلفة .

حسبت من الجدول رقم (١٠) بالملحق

AN ECONOMIC STUDY OF INVESTMENT ATMOSPHERE IN THE EGYPTIAN AGRICULTURAL SECTOR

SOHEIR EL-KADHI

Senior Researcher, Agricultural Economics Research Institute, Agric. Res. Center

SUMMARY AND MAJOR RECOMMENDATIONS

Undoubtedly, the relatively meager share of agriculture in investment allocations leads to a rather unstable sector performance. This study aims at measuring the performance of investment in agriculture and testing the hypothesis of an investment deficit in the Egyptian agriculture. It also seeks to determine the unused production capacities or totally ceased projects.

The results negate the assumption that the Egyptian agricultural sector suffers from an investment deficit. However, the existing situation may indicate an apparent decline in the ratio of capital use in the sector. This ratio explains the relationship between the actually used investment capacities and their maximum potentials according to performance rates and socio-economic development plans.

The study also indicates that the agricultural investors in Behaira and Menoufia governorates were short of economic information. Numerous feasibility studies were not in full conformity with the real situation, most probably due to variation of the macro-economic and monetary policies in the pervious periods, lower staff efficiency and longer project implementation period than actually planned. Investors reported lengthy procedures during project approval phase and application for credit. Production and marketing problems were also reported.

Such a state of affairs has resulted in unused capacities and sometimes defunct projects. In Behaira governorate, the number of such projects was 141 enterprises, with a total investment portfolio of LE 15.35 million. In Menoufia governorate, 134 enterprises, with total investment of LE 27.035 million, were found to be dysfunctioning or defunct.

Assessing the general trend of capital intensification coefficient in agriculture, the study concludes that the agricultural sector progressively tends to be capital intensive. Regression coefficient was estimated at 113.3 and the investment coefficient was estimated at 1.23 at current prices and 1.17 at fixed prices. Re-employment rate was estimated at 1.07. This indicates that the agricultural sector is inclined to be more capital intensive, certainly at the ex-

pense of labor.

The study recommends the following:

1- A comprehensive survey must be undertaken by the covering agencies, concerning the bottlenecked enterprises in order to define problems and workout solutions thereto.

2- Licensing procedures must be reasonably reduced and one agency is named to finalize them.

3- An investment map must be drawn for each region, defining the most needed investments, with positive IRR.

4- Avoiding the licensing of projects of similar nature, beyond market capacity.